- أمّا الأولى فهي رفض أيوب لنظرية الإعراب والبناء لأنّه يعتبرها مستمدة من فلسفة أفلاطون في الموجودات، ومن هذا الباب فقد كانت عنده مجرّد اعتبارات منطقية لا سند لها في الواقع اللّغوي.

- وأما الثانية: فتتمثل في انعدام وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية [1]. وبين الحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة في الاسم والفعل [2].

ففي الاسم قد تتفق بعض الوظائف النحوية المتباينة في اتخاذ نفس العلامة الإعرابية كاتفاق الفاعل ونائب الفاعل في الرفع رغم وجود [معنى] المفعولية في نائب الفاعل. وقد تختلف الوظائف النحوية في العلامة الإعـــرابية رغم اختلافها في الدلالة، مثلما هو شأن نائب الفاعل والمفعول به.

أما في الفعل فإن الاحتياج إلى التعبير عن المعاني التركيبية الذي برّر به القدماء إعراب الفعل المضارع يحتاج إليه أيضا الفعل الماضي وهو رغم ذلك ظل مبنيا، وبذلك يكون قد أبطل قول القدماء. ومحصّل رأيه وفق مصطلحاتنا أن علامات الإعراب في الاسم ليست من ثوابت صعيد المضمون، لأن التعالق بين الوظائف النحوية وهي الوظيفة إمّا . . . وإمّا التي تجبرك على الاختيار بين الفاعلية والمفعولية الخ. . . لا يطابقه تعالق آخر على صعيد التعبير تجسّمه علامات الإعراب. بحيث يوافق اختيارك بين الفاعلية والمفعولية اختيارا موازيا ومطّردا لا يتخلّفُ، بين الرفع والنّصب، إذا اقتصرنا على هاتين الوظيفين لتبسيط الاستدلال. وكذلك تكون ترجمة قوله في إعراب الفعل.

تمام حسان

لا يختلف موقف تمام حسان في حركات الإعراب، جوهريا عن موقف ابراهيم أنيس أو عبد الرحمان أيوب، وإن كان ظاهر لفظه يوهم بالعكس، يدل على ذلك أنّه نزّل العلامة الإعرابية ضمن القرائن اللّفظية وهوّن من شأنها عندما ألحّ على أنّها لا تمثّل إلا إحدى القرائن اللفظية الثماني التي يعتمدها النظام

1 دراسات نقدية في النحو العربي ص 10، ص 33 - 44 .

2 المرجع نفسه ص 44.